

شواهد الفاعل القرآنية في شروح اللمع لابن جني - دراسة نحوية

أ.د. عزة عدنان أحمد عزت

م. خالدة عمر سليمان

جامعة زاخو/ فاكولتي العلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

The Qur'anic Examples in "Shuruh al-Lama' by Ibn Jinni"  
- A Morphological Study

Prof. Dr. Azza Adnan Ahmad Izzat

Instructor Khalida Omar Sulaiman

University of Zakho, Faculty of Humanities, Department of Arabic Language

[Azza.ezzat@uoz.edu.krd](mailto:Azza.ezzat@uoz.edu.krd)

[khalida.sulaiman@uoz.edu.krd](mailto:khalida.sulaiman@uoz.edu.krd)

مجلة دراسات العلوم

الإسلامية

شواهد الفاعل القرآنية في شروح اللمع لابن جني - دراسة نحوية

أ.د. عزة عدنان أحمد عزت

م. خالدة عمر سليمان

جامعة زاخو/ فاكولتي العلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

## The Qur'anic Examples in "Shuruh al-Lama' by Ibn Jinni" - A Morphological Study

Prof. Dr. Azza Adnan Ahmad Izzat

Instructor Khalida Omar Sulaiman

University of Zakho, Faculty of Humanities, Department of Arabic Language

[Azza.ezzat@uoz.edu.krd](mailto:Azza.ezzat@uoz.edu.krd)

[khalida.sulaiman@uoz.edu.krd](mailto:khalida.sulaiman@uoz.edu.krd)

### الملخص

تناولت الدراسة أنواع الفاعل من ثلاثة محاور: اللفظ، والبناء والإعراب، وعلاقته بالفعل، فالفاعل من حيث اللفظ يكون متصلاً أو منفصلاً، ظاهراً اسماً صريحاً أو ضميراً، أو مؤولاً، أو جملة، ومستتراً وجوباً أو جوازاً، ومن حيث البناء والإعراب يكون مرفوعاً ومجروراً لفظاً مرفوع محلاً، ومبنياً في محل الرفع، أما من حيث علاقته بالفعل فمن أربعة جوانب: تصرف الفعل وجموده، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والحذف، والتقديم والتأخير، كل ذلك وجوباً أو جوازاً، ووضعنا تلك التقسيمات بمخططات؛ لتسهيل فهمها فضلاً عن توثيقها بالشواهد القرآنية الواردة في شروح اللمع. بالشواهد القرآنية الواردة في شروح اللمع المطبوعة، وقد أسميناها في الهوامش باسم مؤلفيها للسهولة، وهي:

1. (الفوائد والقواعد): لأبي القاسم عمر بن ثابت الثماني (442هـ).
2. (شرح اللمع): لابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي (456هـ).
3. (شرح اللمع في النحو): للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضريير.
4. (كتاب البيان في شرح اللمع): لأبي البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الكوفي (539هـ).
5. (شرح اللمع): لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (543هـ).
6. (الغرة في شرح اللمع): لابن الدهان أبي محمد سعيد بن المبارك بن علي (569هـ).
7. (كتاب المتبع في شرح اللمع): لأبي البقاء العكبري (616هـ).
8. (توجيه اللمع): لابن الحباز أحمد بن الحسين (637هـ).

الكلمات المفتاحية: (الفاعل، شروح اللمع، الشاهد القرآني)

**Abstract:**

This study examines the various types of the subject (fa'il) in three dimensions: phonetics, structure and syntax, and its relation to the verb. Regarding its phonetic aspect, the subject can be connected or disconnected, explicitly expressed as a proper noun or a pronoun, interpreted, or represented by a whole sentence, and it can be concealed, either as an obligation or permission. Regarding its structure and syntax, it can be in the nominative case or accusative case, with the nominative case having an elevated word in its place and constructed in the position of elevation. As for its relation to the verb, it can be analyzed from four perspectives:

the verb's activity and stagnation, gender specification (masculine and feminine), singular, dual, and plural forms, omission, and precedence or delay in speech. All of these aspects may be obligatory or permissible, we have presented these classifications in diagrams to facilitate understanding and have also documented them with Qur'anic evidence found in the explanations of "Shuruh al-Lama'." In the footnotes, we have referred to these Qur'anic Examples with the names of the authors of these explanations mentioned for convenience.

1. (Al-Fawaid wal-Qawa'id): By Abu Al-Qasim 'Umar ibn Thabit Al-Thumani (442 AH).
2. (Sharh Al-Luma'): By Ibn Burhan Al-Akbari Abu Al-Qasim 'Abdul Wahid ibn 'Ali Al-Asadi (456 AH).
3. (Sharh Al-Luma' fi al-Nahw): By Al-Qasim ibn Muhammad ibn Mubashir Al-Wasiti Al-Dhurayr.
4. (Kitab Al-Bayan fi Sharh Al-Luma'): By Abu Al-Barakat 'Umar ibn Ibrahim ibn Muhammad Al-Kufi (539 AH).
5. (Sharh Al-Luma'): By Abu Al-Hasan 'Ali ibn Al-Husayn Al-Baquli (543 AH).
6. (Al-Ghurrah fi Sharh Al-Luma'): By Ibn Al-Dahhan Abu Muhammad Sa'id ibn Al-Mubarak ibn 'Ali (569 AH).
7. (Kitab Al-Mutaba' fi Sharh Al-Luma'): By Abu Al-Baqā' Al-'Akbari (616 AH).
8. (Tawjih Al-Luma'): By Ibn Al-Khabbaz Ahmad ibn Al-Husayn (637 AH).

**Keywords: (the subject, Shuruh al-Lama', the Quranic Examples).**

## المقدمة

ألف ابن جني كتابه (اللمع في العربية) في النحو؛ ليكون متناً يدرسه طلاب هذا الفن على أشياخهم، وجعله في (66) باباً، منها (61) باباً في النحو، وخمسة أبواب في الصرف وهي: (باب جمع التكسير، وباب النسب، وباب التصغير، وباب ألفات القطع وألفات الوصل وباب الإمالة)، ونظراً لأهمية كتاب اللمع وقيّمته وأهمية شروحه المطبوعة رأينا ضرورة تناولها بالدراسة واتخاذ شواهد القرآنية عيّنة.

**(أهمية البحث):** تكمن أهمية البحث في أهمية كتاب اللمع وشروحه عينة الدراسة، ولاسيما شواهد القرآنية.

**(أسباب البحث):** جمع الشواهد القرآنية المتعلقة بموضوع الدراسة، وتوثيق مواضع ورودها في الشروح وفي القرآن الكريم.

**(أهداف البحث):** توضيح المادة العلمية، وتيسير فهمها بذكر جميع الشواهد القرآنية النحوية المتعلقة بالموضوع.

**(الدراسات السابقة):** وجدنا دراسات متنوعة تناولت كتاب ابن جني بشكل عام، ولكن قدر تعلّق الأمر بمحدود دراستنا توصلنا -ضمن حدود اطلاعنا- إلى دراستين، الأولى: (مسائل الخلاف النحويّ في شروح اللمع لابن جني دراسة وتحليل) للباحث عطوى طه عبد الكريم، تناول فيها ستة شروح فقط، إذ خلت من شرحي ابن الدهان وشرح أبي البركات الكوفي، والثانية: (التعليل النحويّ في شروح اللمع لابن جني دراسة موازنة) للباحث عامر ظاهر جودة العبداني، وهي رسالة ماجستير بإشراف أ. د. عبد الخالق زغير عدل، جامعة واسط.

**(مشكلة البحث):** تعدد أنواع الفاعل وعلامات إعرابه وموقعه في الجملة وجوبا أو جوازا.

**(هيكلية البحث):** قسمنا الدراسة على ثلاثة مباحث: الأول يتناول الفاعل من حيث اللفظ: ظاهر أم مستتر، والثاني: من حيث البناء والاعراب، مرفوع ومجرور لفظاً، ومبني في محل رفع، والثالث من حيث علاقة الفعل بالفاعل، كتأثير الفعل المتصرف الذي يختلف عن تأثير الجامد، فضلاً عن تأثر الفاعل بالفعل من حيث التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، والحذف الذي يطال الفعل تارة ويطال الفعل أخرى، وتقديم الفاعل أو الفعل وتأخيرهما وجوبا أو جوازا، واعتمدنا وضع تقسيمات المادة العلمية في مخططات تعطي صورة واضحة بشكل مختصر وواضح ودقيق ومنهجية علمية، فضلاً عن إيراد الشواهد القرآنية المذكورة في شروح اللمع المطبوعة، وسرد المادة العلمية في متن البحث.

ومّا لا شك فيه أنّ أوّل ما يُدرس في الإعراب (الرفع)، فهو يقع في الجمل الفعلية في الفعل المضارع المتجرّد عن الناصب والجازم، وفي الجمل الاسميّة في المبتدأ، والخبر، والفاعل، ونائب الفاعل، واسم (كان)، وما يعمل عملها، كاسم أفعال المقاربة والرجاء والشروع، واسم الحروف المشبهة ب(ليس)، وخبر (إن)، وما يعمل عملها، وهو خبر (لا) النافية للجنس، فضلاً عن التوابع كالصفة، والبدل، والنعت والتوكيد، وقد تناولنا في بحث سابق من المرفوعات المبتدأ والخبر وعلاقتهم ببعض، وفي هذا البحث نتناول الفاعل.

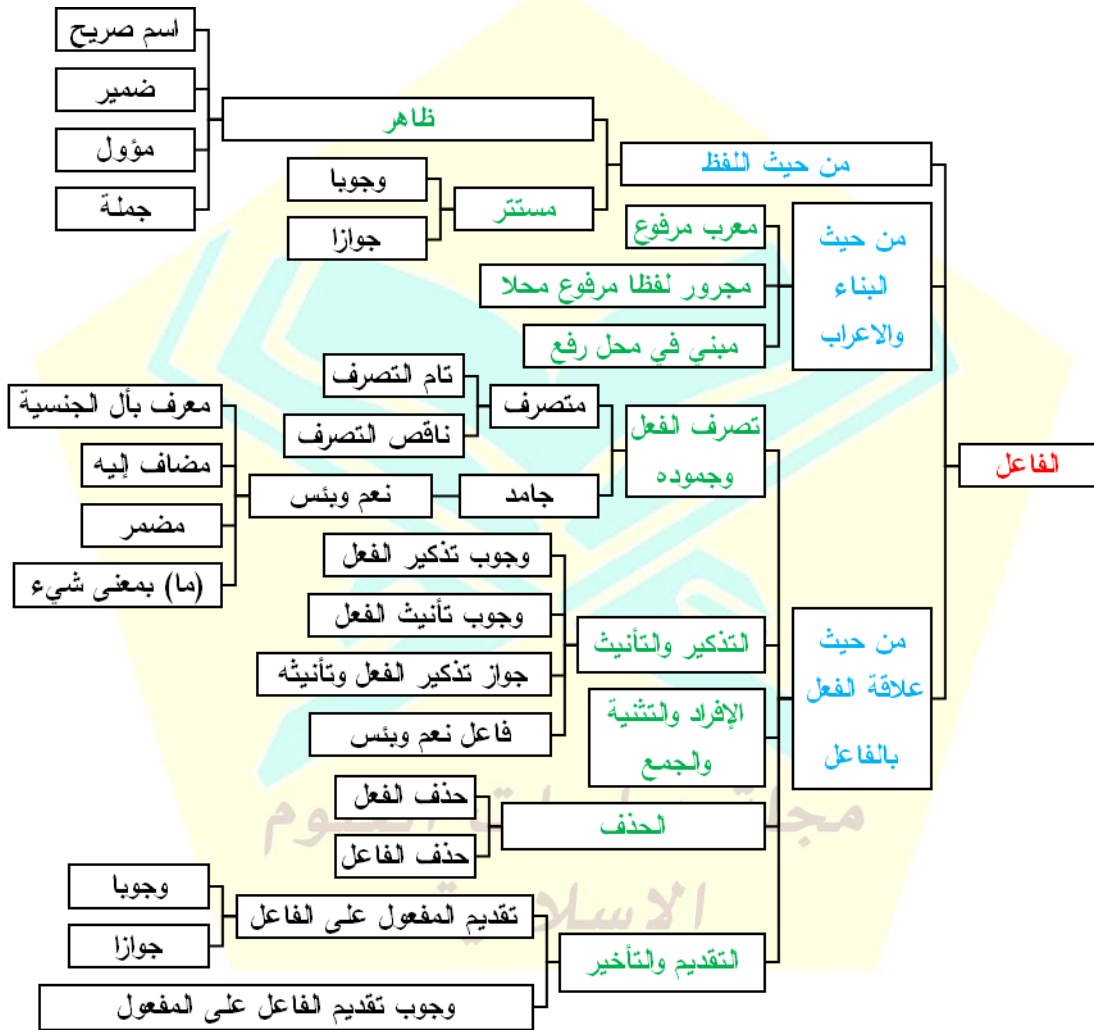


## المبحث الأول : الفاعل من حيث اللفظ

(الفاعل) هو ما أُسند إليه فعل، أو ما في تأويله، مقدّم، أصليّ المحلّ والصيغة<sup>(1)</sup> وهو:

## • (من حيث اللفظ)

يرد نكرة نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ﴾ (81) [آل عمران]، ومعرّفاً بأل التعريف ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (170) [النساء]، واسم علم ﴿...فَلَمَّا فَصَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا...﴾ (37) [الأحزاب]، أو معرّفاً بالإضافة ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ...﴾ (1) [النحل]، ويكون الفاعل إمّا اسماً ظاهراً، أو مستتراً.



## المطلب الأول: الفاعل الظاهر

إمّا اسم صريح أو مقدر أو جملة، أمّا (الاسم صريح) فنحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ  
اللَّاعِنُونَ﴾ (159) [البقرة]، وأمّا (الضمير المتصل) فنحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنْكُمْ وَلَقَدْ

(1) أوضح المسالك: 77/2.



عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ (24) ﴿ [الحجر]، ويكون الفاعل (مصدرًا مؤوَّلًا) بالاسم من (أن والفعل)، أو (ما المصدرية والفعل) نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ (51)﴾ [العنكبوت]، أي: (إنزالنا)، وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ (16)﴾ [الحديد]، أي: (خشوع قلوبهم)، ولا فرق بين الفعل المتصرف والفعل الجامد نحو: (نعم الرجل أخوك)، أو المؤول بالفعل، نحو قوله تعالى: ﴿شَرَابٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ (69)﴾ [النحل]<sup>(1)</sup>.

ويكون الفاعل (جملة) والمشهور عند البصريين هو المنع. قال ابن هشام: (واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا، فالمشهور المنع مطلقاً)<sup>(2)</sup>، أما الكوفيون فقد أجازوا ذلك، قال السمين الحلبي: (وهذا من أصول الكوفيين)<sup>(3)</sup>، فالكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوّبوا عليه بخلاف البصريين)<sup>(4)</sup>، ودليلهم في ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجْنَتَهُ حَتَّىٰ جِئَ (35)﴾ [يوسف]<sup>(5)</sup>، فجملة (ليسجنته) في موضع الرفع فاعل للفعل (بدا)، والتقدير: (ثم بدا لهم سجنته)، أو بتقدير: (بدا لهم السجن)، فحذف الفاعل وأقيمت الجملة الفعلية مقامه، وهو غير جائز عند الباقر؛ نظراً لمذهبه البصري الذي يمنع من وقوع الجملة فاعلاً، وقد علل سبب منع ذلك بقوله: (إنَّ الجمل نكرات، ولا تكون فاعلة، إذ لا فائدة فيها، أعني في الإخبار عما لا يعرف، ولا يضبط، ولأنَّ الفاعل يُضمر، والمضمر أعرّف المعارف، فلا تقوم الجملة مقامه، فلا يجوز أن يكون الفعل، في قوله: (بدا لهم) مسنداً إلى قوله: (ليسجنته)؛ لأنَّ قوله: (ليسجنته) جملة، وإذا كان كذلك، ففاعل بدا: مضمر، دلَّ عليه (بدا)؛ لأنَّ (بدا) فعل، والفعل يدلُّ على المصدر، فكأنَّه قال: ثم بدا لهم بداء)<sup>(6)</sup>.

#### المطلب الثاني: الفاعل المستتر

هو نوعان: مستتر وجوباً، ومستتر جوازاً، وإن وجد ما ظاهره أنَّه فاعل مقدَّم، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إمّا مبتدأ في نحو: (زيد قام)، وإمّا فاعلاً محذوف الفعل في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ

## مجلة دراسات العلوم الاسلامية

(1) شرح الباقرلي: 311.

(2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 428/2، وشرح شنور الذهب، لابن هشام: 217، والخلاف النحوي في الفاعل الجملة جمعاً ودراسة: 204-208.

(3) الدرر المصون: 494/6.

(4) النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري: 186/1.

(5) شرح الباقرلي: 293.

(6) شرح الباقرلي: 293، وينظر: التبيان: 732/2، والكتاب الفريد: 485/3.

مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ ﴿6﴾ [التوبة] <sup>(1)</sup> أي: (وإن استجارك أحدٌ)؛ لأنَّ أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية، و(المستتر وجوبا) يكون مع:

1. الفعل بصيغة الأمر للمخاطب المفرد المذكور كقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ (112)﴾ [التوبة].
2. الفعل المضارع المبدوء بنون المتكلمين، كقوله تعالى: ﴿كَيْ نَسَبَّحَكَ كَثِيرًا (33)﴾ [طه].
3. الفعل المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، كقوله تعالى: ﴿أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ (186)﴾ [البقرة].
4. الفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب للمفرد المذكور، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ (192)﴾ [البقرة].

**ويُستترُ الفاعل جوازا** إن لم يرد الفعل بالصيغ الأربعة آنفة الذكر: (صيغة فعل الأمر للمخاطب المفرد المذكور، وصيغة المضارع المبدوء بنون المتكلمين، وتاء الخطاب للمفرد المذكور، وهمزة المتكلم)، وورد الفعل:

1. بصيغة الماضي للمفرد المذكور نحو قوله تعالى على لسان الشيطان: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لأُعْوِبَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (82)﴾ [ص]، و﴿قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ (41)﴾ [الحجر]، فالفاعل غير مذكور هنا، لكنّه في مقابل هذا ذُكِرَ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ... (22)﴾ [الرد].
2. بصيغة (الماضي للمفردة المؤنثة) كما في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ إِنَّ المُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا... (34)﴾ [النمل]، إذ لم يذكر الفاعل هنا، وذُكِرَ في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ... (18)﴾ [النمل].
3. بصيغة (المضارع المبدوء بتاء الغائب للمفردة المؤنثة) كما في قوله تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ آيَةً أُخْرَى (22)﴾ [طه]، فالفاعل هنا غير مذكور، لكنّه ذُكِرَ في قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَسِيدَ هَذِهِ أَبَدًا (35)﴾ [الكهف].
4. بصيغة (المضارع المبدوء بياء الغائب للمفرد المذكور) فالفاعل غير مذكور في قوله تعالى: ﴿فَلَا يُسْرِفْ فِي القَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا (33)﴾ [الإسراء]، ومذكور في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلاَّ عُزُورًا (64)﴾ [الإسراء].

المبحث الثاني: من حيث الإعراب والبناء

الفاعل معربٌ مرفوعٌ بعلامات الرفع، لكنّه قد يكون مبنياً في محلِّ رفعٍ كما في الضمير المتصل في قوله تعالى: ﴿قُلْتُ مَا شاءَ اللهُ لا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللَّهِ (39)﴾ [الكهف]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ (50)﴾ [الكهف]، وقد يُجرُّ لفظاً كجره ب(الباء) الزائدة، في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا (6)﴾

<sup>(1)</sup> شرح ابن برهان: 79/1، والباقولي: 653، وأبي البقاء: 524/2، وابن الخباز: 371.

[النساء<sup>(1)</sup>]، أي: (وكفى الله حسيباً)، ومثله ﴿كَفَىٰ بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا (55)﴾ [النساء]، (فجهنم) اسم مجرور لفظاً، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ للتأنيث والعجمة، مرفوع محلاً، فاعل للفعل (كفى)، وإذا أضيف المصدر إلى فاعله نحو (سرتي احتراماً خالداً أباه)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَدَّمَّتْ صَوَامِعُ (40)﴾ [الحج<sup>(2)</sup>]، أي: (ولولا أن يدفع الله الناس) أو (أن دفع الله الناس)<sup>(3)</sup>.

### المبحث الثالث: من حيث علاقة الفعل بالفاعل

#### المطلب الأول: انواع الفعل من حيث التصرف

الفعل تام التصرف يأتي منه الماضي والمضارع والأمر كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ... (19)﴾ [الجن]، و﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (6)﴾ [المطففين]، و﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ (238)﴾ [البقرة].

أما الفعل ناقص التصرف فيأتي منه الماضي والمضارع فقط، كالأفعال (كاد، يكاد)، (أوشك، يوشك) و(مازال، ما يزال)، (ما برح، ما يبرح)، وأما ما يأتي منه المضارع والأمر فقط، ويحتاج فاعلاً فهما فعلا نعتاً فقط: (يدع، دع)، و(يدز، دز) وردا في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ... (179)﴾ [ال عمران]، وقوله تعالى: ﴿ذُرِّي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا (11)﴾ [المدثر]، وقد تناولنا فاعل الفعل المتصرف سابقاً.

والفعل الجامد أو غير المتصرف مثل: الفعل (تعال) فهو فعل أمر جامد مبني على حذف حرف العلة (الألف) فاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت)، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ... (151)﴾ [الأنعام]، و﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكِ إِن كُنْتُمْ تُرِيدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَرْزِهِنَّ فَأْتَيْنَّ تَعَالَيْنَ أَمْ تَحْكُنَّ أَسْرَاحًا جَمِيلًا (28)﴾ [الأحزاب]، أما (نعم) و(بئس) فمن أشهر الأفعال الجامدة، وهما فعلا ماضيان موضوعان للمدح والذم<sup>(4)</sup>، لا يتصرفان، وفاعلها قد يكون:

1. معرفاً باللام الجنسية التي تفيد الاستغراق كقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ (44)﴾ [ص<sup>(5)</sup>]، و﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ (23)﴾ [المرسلات<sup>(6)</sup>]، و﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ (75)﴾ [الصفات<sup>(1)</sup>].

## الإسلامية

<sup>(1)</sup> ( شرح الثمانيني: 338، وابن برهان: 47، 88، 89، والواسطي: 60، وأبي البركات: 253، والباقولي: 418، وابن الدهان: 204/2، 604، وابن الخباز: 232.

<sup>(2)</sup> ينظر: الأصول في النحو: 138/1.

<sup>(3)</sup> شرح شذور الذهب لابن هشام: 492.

<sup>(4)</sup> ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: 9/3.

<sup>(5)</sup> شرح الثمانيني: 571، وابن برهان: 417، والواسطي: 190، والباقولي: 680، وأبي البقاء: 553.

<sup>(6)</sup> شرح ابن برهان: 417.



2. مضافاً إليه كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ مَثَلِ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ (5) [الجمعة] (2)، و﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (30) [النحل] (3)، أمّا (الذي) فلا يجوز أن يكونَ فاعلاً ل(نعمَ وبئس)، وإن كان فيه الألف؛ لأنهما ليس للجنس، إلاّ قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (33) [الزمر] (4)، إذ أجاز الواسطي أن يكون الاسم الموصول في هذه الآية بمعنى الجنس (5)، كأنه قال: (والفريق الذي جاء بالصدق) (6)، وهو ما ذهب إليه المبرد من قبل (7).

3. (مضمراً) قد يكون الفاعل مضمراً، يفسّر بنكرة منصوبة، نحو: نِعَمَ رَجُلًا، والتقدير: (نعمَ الرجلُ رجلاً)، ولا يجوز إظهار هذا المضمّر، فإذا ذكرتَ الفاعل لم يكن بُدُّ من اسمٍ مقصود بالمدح والذم، نحو: (نعمَ الرجلُ زيدٌ)، ويرتفع (زيدٌ) من وجهين: (أحدهما): بالابتداء، ويكون ما قبله خبراً له، و(الثاني): أن يكون (زيدٌ) خبر ابتداءٍ محذوف تقديره: (هو زيدٌ)، من ذلك قوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (177) [الأعراف] (8)، فالفاعل هنا محذوفٌ تقديره: (سَاءَ المثلُ مثلاً)، ولا بدُّ من هذا التقدير؛ لأنَّ المخصوص بالمدح أو الذم لا يكون إلاّ من جنس المذكور بعد (نعم) و(بئس) (9)، وقد يكون الفاعل مضمراً يُفسّر بنكرة منصوبة على التمييز، واجبة التأخير عن الفعل، والتقديم على الممدوح أو المذموم، مطابقاً لهما إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، ويأتي بعد ذلك المخصوص بالمدح أو الذم مرفوعاً على الابتداء، والجملة قبله خبره، كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (50) [الكهف] (10)، فحذف فاعل (بئس) ومخصوصه، والتقدير: (بئسَ البدلُ إبليسُ وذريئتهُ بدلاً) (11).

4. (ما) بمعنى شيء: قد تكون (ما) في موضع نصبٍ على التمييز، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ (58) [النساء] (12)، فحذف المخصوص بالمدح، والتقدير: (نعمَ الذي يعظكم به وعظُّه)، ويجوز: (نعمًا شيئاً يعظكم به وعظُّه)، فتكون الجملة وصفاً (13)، وفي قوله تعالى: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾

(6) شرح ابن برهان: 417.

(2) شرح الثماني: 574، وأبي البقاء: 552/2.

(3) شرح الباقولي: 677.

(4) شرح الواسطي: 190.

(5) شرح الواسطي: 190.

(6) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 302/3.

(7) ينظر: المقتضب: 143/2.

(5) شرح الثماني: 571، وابن برهان: 421، والواسطي: 190، وأبي البركات: 477، وأبي البقاء: 552/2.

(6) ينظر: معاني القرآن للأخفش: 342/1، والإيضاح العضدي: 87، والمفصل في صناعة الاعراب: 364.

(7) شرح الثماني: 572، والباقولي: 680، وأبي البقاء: 553/2، وابن الخباز: 390.

(11) ينظر: البديع: 491/1، والتبيان: 851/2.

(12) شرح الباقولي: 680.

(13) شرح الباقولي: 680.

(90) ﴿البقرة﴾<sup>(1)</sup> (ما) اسم موصول، والجملة وصل له، و(أن يكفروا) هو المخصوص بالذم، والتقدير: (بئس المشتري به أنفسهم كفرهم)<sup>(2)</sup>.

ولا يجوز أن يكون المخصوص بالمدح والذم إلا معرفة، وهو مرفوع أبداً، إتما على الابتداء، والجملة قبله خبره، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ولا يجوز ذكره، فالتقدير: في قولك: (نعم الرجل زيد)، أي: (نعم الرجل هو زيد)، وقد يحذف المخصوص بالمدح والذم، إذا دلّ عليه دليل، كقوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (48) [الذاريات]، أي: (نعم الماهدون نحن)، وقوله: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾ (44) [ص]، أي: (نعم العبد أيوب)، وقوله تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾ (30) [النحل]، أي: (لنعم الدار دار المتقين).

ومن حق المخصوص أن يجانس الفاعل، فإن جاء ليس من جنسه، كان في الكلام مجازاً بالحذف، كقوله تعالى: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (177) [الأعراف]،<sup>5</sup> والتقدير: (سَاءَ مَثَلًا مثل القوم)، والمخصوص بالذم في قوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ (5) [الكهف]،<sup>6</sup> محذوف، والتقدير: (كبرت الكلمة كلمة تخرج من أفواههم)،<sup>7</sup> ومثله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ﴾ (35) [غافر]،<sup>8</sup> وقوله: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (3) [الصف]،<sup>9</sup>

#### المطلب الثاني: تطابق الفعل والفاعل من حيث التذكير والتأنيث

قد يطابق الفعل الفاعل في التذكير والتأنيث، وقد يخالفه كما في ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ...﴾ (42) [آل عمران]، و﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (30) [الحجر]، و﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا...﴾ (14) [الحجرات]، و﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ...﴾ (30) [يوسف]، و﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾ (275) [البقرة]، ويكون ذلك وجوباً أو جوازاً، يذكر الفعل وجوباً فيما يأتي:

## مجلة دراسات العلوم

### الاسلامية

- (11) شرح الثمانيني: 572، الباقولي: 680.
- (2) ينظر: شرح الباقولي: 680.
- (3) شرح الثمانيني: 571، والواسطي: 190، والباقولي: 680، وأبي البقاء: 553.
- (4) شرح الباقولي: 677.
- (5) شرح الثمانيني: 571، وابن برهان: 421، والواسطي: 190، وأبي البركات: 477، وأبي البقاء: 552/2.
- (6) شرح الثمانيني: 573-574، وابن برهان: 421، والواسطي: 190.
- (7) الفعل (كَبُرَ) على وزن (فَعَلَ)، ذهب الأخفش بإحاقه بباب التعجب؛ لأنها بمعنى: أكبر بها كلمةً، ينظر: معاني القرآن للأخفش: 427/2.
- (8) شرح ابن برهان: 421.
- (9) شرح ابن برهان: 421.

1. (الفاعل مذكر مفرد) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ (92)﴾ [البقرة]، أو مثني في ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ (11)﴾ [النساء]، و﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ (23)﴾ [المائدة]، و﴿وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانٍ (36)﴾ [يوسف].
2. (الفاعل جمع مذكر سالم) كقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ لَكَ الْمُخَلَّفُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ (11)﴾ [الفتح]، و﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ (99)﴾ [البقرة].
3. (الفصل بين الفعل وفاعله) قد يفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الظاهر بـ(إلا)، مثل: ما قام إلا فاطمة، والتأنيث في ذلك خاص بالشعر، كقول الراجز<sup>1</sup>:

مَا بَرَّتْ مِنْ رِيبةٍ وَدَمَّ \*\*\* فِي حَرِينَا إِلَّا بَنَاتُ الْعَمِّ

- قوله: (ما برئت. إلا بنات) كان يجب تذكير الفعل مع الفاعل المؤنث، إذا فصل بينهما بـ(إلا)، وذلك لأنَّ الفاعل في الحقيقة إمَّا هو المستثنى منه المحذوف إذ التقدير: (ما برئ أحد. إلا بنات)، فلما حذف الفاعل تفرَّغ الفعل لما بعد «إلا» فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى.
- (تأنيث الفعل وجوبا) يكون مع فاعله المؤنث الحقيقي:

1. إذا كان ماضياً أن تتصل تاء التأنيث الساكنة به نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةٌ امْرَأَةٌ (35)﴾ [آل عمران]، و﴿وَنَسِي مَا قَدَّمْت يَدَاهُ (57)﴾ [الكهف]، وقد يكون الفاعل مستتراً، نحو: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ (26)﴾ [يوسف]، و﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ (32)﴾ [ص] <sup>2</sup>.
  2. إن كان مضارعاً فالتاء المتحركة في أوله نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ (28)﴾ [الكهف].
  3. إذا تقدَّم الجمع لحقت الفعل نون النسوة نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ (31)﴾ [النور].
- (تذكير الفعل وتأنيثه جوازاً) يقسم على ثلاثة أقسام:

1. (تذكير الفعل وتأنيث الفاعل) كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ (48)﴾ [البقرة]، و﴿وَلَكِنْ يَسْأَلُهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ (37)﴾ [الحج]، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ (30)﴾ [يوسف] <sup>3</sup>، قيل في أصل كلمة (نسوة) أوجه، منها: هو اسم مفرد لجمع المرأة، وتأنيثه غير حقيقي، كتأنيث (اللَّمة) <sup>4</sup>، أو هو اسم مفرد، واللفظ مجموع المعنى <sup>5</sup>، أو هو جمع تكسير مؤنث <sup>1</sup>، والحقيقة أنه اسم جمع لا جمع تكسير؛ لأنه لا مفرد له من نوعه، وجمع

(1) القائل مجهول، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 105/3.

(2) شرح الثمانيني: 570، وأبي البركات: 474.

(3) شرح الثمانيني: 189، وابن برهان: 43/1، والواسطي: 36، وابي البركات: 128، والباقولي: 326، وأبي البقاء: 249/1.

(4) تفسير الكشاف: 462/2.

(5) ينظر: الكتاب الفريد: 573/3.

التكسير له واحد من لفظه، فجمع الهنود مفردة (هند)، وإثماً كسر على الهنود<sup>2</sup>، أمّا سبب تذكير الفعل مع (النسوة)؛ فالأنّ التذكير أصل في اللسان العربي، والعرب تذكّر ما دلّ على القليل، والقاعدة النحويّة مفادها: أنّ اسم الجمع للعاقل يذكّر ويؤنّث، وعليه فإنّ لفظة (نسوة) يجوز تذكيرها وتأنيثها؛ لأنّها اسم جمع لا واحد له من لفظه ومفردة امرأة، ولأنّه للآدميين، يذكّر ويؤنّث، واستخدامه مع صيغة التذكير أريد به قلّة النساء<sup>3</sup>، وقيل أنّهنّ كنّ خمس نساء: امرأة الساقى، وامرأة الخباز، وامرأة صاحب الدوّاب، وامرأة صاحب السجن، وامرأة الحاجب<sup>4</sup>، وقال الفراء: (فذكّر الفعل؛ لقلّة النساء، ووقوع هؤلاء عليهن كما يقع على الرجال)<sup>5</sup>، ومن أجل التعليقات النفسية أنّ استعمال الفعل المذكر ناسب أفعال الرجال في التكتّم وعدم نشر الفضائح؛ لذلك لم يُذكر الاسم الصريح، واستعيض عنه بالوصف (امرأة العزيز)، وهو دالٌّ على القوّة التي تتمتع بها، والسيطرة والتمكن، فهي زوجة الملك!

ومن ذلك أيضاً قوله: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ بِصَائِرٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (203) ﴿[الأعراف]﴾<sup>6</sup>، إذ ذكّر الفعل مع لفظة (بصائر)، مع وجود فاصل بين الفعل والفاعل، وهو الضمير (كاف الخطاب)، وكان من حقها التأنيث؛ لأنّها جمع لما لا يُعقل، وجمع ما لا يُعقل مؤنّث؛ لأنّ الفعل المسند إلى جمع تكسيرٍ مطلقاً، يجوز اقترانه ببناء التأنيث مطلقاً وخلوّه منها<sup>7</sup>، والمقصود بالبصيرة هنا: (الحجة البيّنة الظاهرة، ووصف الدلالة بالحجيّة؛ لتفخيم شأنها، إذ كانت بمنزلة الغائب المتوقع حضوره للنفس)<sup>8</sup>، فناسب التذكير سياق الآية.

وفي قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (9) ﴿[القيامة]﴾<sup>9</sup>، ذكّر الفعل مع (الشمس)، ويعود ذلك لأوجه منها: إن الشمس اسم مؤنّث ليس فيها (هاء) تدلّ على التأنيث، والعرب ربّما ذكرت فعل المؤنّث إذا سقطت منه علامات التأنيث، أو حملاً على المعنى، أي: جُمع الضياءان<sup>10</sup>، والمقصود من الجمع هنا، أي: جُمع في ذهاب نورهما، فلا ضوء للشمس ولا للقمر<sup>11</sup>، وقيل: اختار صيغة التذكير؛ لتذكير القمر<sup>12</sup>، وجمع المنتخب الهمداني أوجه التذكير في لفظة (الشمس) بقوله: (وإثماً حذف علّم التأنيث حملاً على المعنى؛ لأنّ المعنى جُمع

## مجلة دراسات العلوم

- (1) ينظر: البحر المحيط: 266/6.
- (2) الألفاظ الواردة بالتذكير والتأنيث في القرآن الكريم: 250-251.
- (3) ينظر: الألفاظ الواردة بالتذكير والتأنيث في القرآن الكريم: 251.
- (4) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 176/9.
- (5) ينظر: معاني القرآن: 435/1.
- (6) شرح ابن برهان: 43.
- (7) ينظر: الألفاظ الواردة بالتذكير والتأنيث: 210.
- (8) الجامع لأحكام القرآن: 57/7.
- (9) شرح ابن برهان: 43.
- (10) معاني القرآن للفراء: 127/1.
- (11) ينظر: معاني القرآن للفراء: 209/3.
- (12) ينظر: مجاز القرآن: 277/2، والتذكير والتأنيث في القرآن الكريم: 570.





النوران، أو الضياءان، أو لتغليب المذكر على المؤنث، أو على إرادة البين، تُعَصِّدُهُ قراءة من قرأ: (وجُمع بين الشمس والقمر)، وهو ابن مسعود رضي الله عنه<sup>1</sup>؛ ولأنَّ التأنيث غير حقيقي<sup>2</sup>.

وورد التذكير والتأنيث أكثر من مرة في آية واحدة هي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ (78)﴾ [الأنعام]<sup>3</sup>، فأنتث (الشمس) مرة بوصفها (بازغة)، ثم ذكرها باستخدام اسم الإشارة (هذا)، واختُلف في ورود (الشمس) بالتذكير، وقد اختصره أبو البقاء بقوله: (وإنما قال للشمس هذا ربي على التذكير؛ لأنه أراد هذا الكوكب، أو الطالع، أو الشخص، أو الضوء، أو الشيء، أو لأنَّ التأنيث غير حقيقي)<sup>4</sup>.

ومثله ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ (12)﴾ [المتحنة]<sup>5</sup>، إذ دُكر الفعل مع جمع المؤنث السالم (المؤمنات)؛ لوجود الفاصل بين الفعل والفاعل، وهو (كاف) الخطاب؛ ولقلة عددن؛ لأنَّهنَّ كُنَّ ست نسوة، رجعن عن الإسلام، ولحقنَّ بالمشركين من نساء المؤمنين المهاجرين<sup>6</sup>.

## 2. تأنيث الفعل وتذكير الفاعل

كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُوبَةٌ (64)﴾ [المائدة]، وقوله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَوْمٌ نُّوحَ الْمُرْسَلِينَ (105)﴾ [الشعراء]<sup>7</sup> أنتث الفعل مع لفظة (قوم)، على أوجه:

- حملاً على معنى (جماعة أو قبيلة) أي: (كذبت جماعة نوح وقبيلته)، وهو الرأي الأشهر.
- إذا لم يكن للاسم فعل، وكان فيه معنى التأنيث وهو مذكر، فيجوز فيه تأنيث الفعل وتذكيره على اللفظ مرة وعلى المعنى مرة، ف(قوم) مذكر في اللفظ، ومؤنث في المعنى، فمعناه الأمة<sup>8</sup>.
- أنه من أسماء الجموع، وأسماء الجموع إذا كانت للعاقل يجوز تذكيره وتأنيثه، ك(رهط) و(نفر)<sup>9</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿فَطَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ (4)﴾ [الشعراء]<sup>10</sup> أنتث الفعل بقوله: (طلت)، ثم دُكر بقوله: (خاضعين)، وذلك على أوجه: (الأول): المراد بالأعناق عظامؤهم، و(الثاني): أنه أراد أصحاب أعناقهم،

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء: 3/ 209، والجامع لأحكام القرآن: 19/ 97، ومعجم القراءات القرآنية: 8/ 9.

(2) الكتاب الفريد: 276/6.

(3) شرح الباقولي: 321-322.

(4) التبيان في إعراب القرآن: 512/1.

(5) شرح الباقولي: 321.

(6) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 70/10.

(7) شرح الثمانيني: 189.

(8) ينظر: معاني القرآن للفراء: 126/1.

(9) الكتاب الفريد: 60/5.

(10) شرح أبي البركات: 126.



و(الثالث): أنه جمع عنق من الناس، وهو الجماعة، وليس الرقاب، لأنه لما أضاف الأعناق إلى المذكر وكانت متصلة بهم في الخلق، أجرى عليها حكمهم<sup>1</sup>.

ومثله أيضا قوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمٌ لُوطِ الْمُرْسَلِينَ (160)﴾ [الشعراء]<sup>2</sup>، أما في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا (14)﴾ [الحجرات]<sup>3</sup> فقد أنث الفعل مع (الأعراب) وهو مذكر؛ لأنه حمله على معنى الجماعة؛ ولأنَّ الأعراب اسم جنس جمعي مفرد (أعرابي) وأسماء الأجناس، تذكر وتؤنث ولا سيما ما كان للعاقل، وتذكير المؤنث وتأنيث المذكر هو من سنن العرب<sup>4</sup>، وقيل في سبب مجيء (التاء) مع الفعل هو لتأكيد تأنيث الجمع؛ لأنَّ التكسير يُحدث في الاسم تأنيثًا، ولذلك يُؤنث فعله<sup>5</sup>، ومثله: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ... (45)﴾ [آل عمران]، أي: جماعة الملائكة<sup>6</sup>.

### 3. (تذكير الفعل وتأنيثه مع الفاعل المؤنث)

تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث سمة عربيّة ولمسة بلاغيّة، وهي من الإعجاز البلاغيّ بمكان، سواء أكان ذلك في لغة القرآن أم في لغة العرب شعراً ونثراً، وتلك وسيلة لبلوغ معنى معين والإفصاح عنه، وليس غاية في حد ذاته، ولا بد أن يكون لذلك غاية تطلب ومعنى يراد، وإلا كان عبثاً<sup>7</sup>.

من شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ (275)﴾ [البقرة]<sup>8</sup>، حذف التاء؛ لأنَّ تأنيث (موعظة) غير حقيقي<sup>9</sup>، أو على معنى الوعظ، فالموعظة والوعظ واحد<sup>10</sup>، وحسنه الفصل بينه وبين الفعل، وقد فُسِّرَت (الموعظة) هنا بأمر الله ونهيه وفيها زجر؛ لأنها تتناول موضوعاً خطيراً وهو الربا<sup>11</sup>، (وشدة العذاب للمرابين يناسبه التذكير - كما يُظن - ويُحتمل أنَّ مخالفة المرابين لحكم الله استتبع التغير في استعمال الموعظة والعدول عن أصلها - التطابق - لتصوّر مع سياقها مقت وفضاعة ممارسة الربا)<sup>12</sup>.

(1) التبيان: 993، وينظر: معاني القرآن للفراء، 277/2، ومعاني القرآن للأخفش: 460/2، والمقتضب: 199/4.

(2) شرح أبي البقاء: 249/1.

(3) شرح الثمانيني: 189، وابن برهان: 43، والواسطي: 36، والباقولي: 326.

(4) ينظر: الأصول في النحو: 102/2، ونتائج الفكر في النحو: 128، والبديع: 107/2، والألفاظ الواردة بالتذكير والتأنيث في القرآن الكريم: 247.

(5) ينظر: شرح المفصل: 368/3.

(6) شرح أبي البركات: 127.

(7) الألفاظ الواردة بالتذكير والتأنيث في القرآن الكريم: 251.

(8) شرح أبو البركات: 126، والباقولي: 322.

(9) ينظر: الكتاب: 39/2.

(10) ينظر: معاني القرآن للفراء: 125/1.

(11) ينظر: البحر المحيط: 708/2.

(12) التذكير والتأنيث في الشواهد القرآنية في معجم تاج العروس: 6-7.

ونجد في مقابل ذلك لفظة (الموعظة)، وقد أنت الفعل معها في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (57) [يونس]1، وقد يكون سبب ذلك أن (الموعظة هنا إيجابية فيها شفاء وهدى ورحمة)2، باعتبار أن (التأنيث هو الأصل، والتذكير يحسن إذا كان التأنيث غير حقيقي، لا سيما إذا وقع فاصل بين الفعل والفاعل)3، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ (67) [هود]4، بتذكير الفعل هنا، وأنت الفعل في موضع آخر في قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ (94) [هود]؛ لأن الصيحة والسيح واحد، فمن أنت أخرج على اللفظة، ومن ذكر ذهب إلى تذكير المصدر5.

ومنه قراءة (لا يحل) في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ...﴾ (52) [الأحزاب]6 بتأنيث الفعل، بمعنى (جماعة النساء)، والنساء يدل على التأنيث، فيستغنى عن تأنيث الفعل، وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون (لا يحل) بتذكير الفعل؛ لأن المعنى: (لا يحل لك شيء من النساء)، ولو كان المعنى للنساء جميعاً لكان التأنيث أجود في العربية، و(النساء) جائزة؛ لظهور النساء بغير (من)7، والاختيار ب(النساء)؛ لأن الهاء والنون في قوله: (بهن) للقلبة، وتذكير الفعل يدل على القلبة)8.

ويبدو لنا في قوله تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾ (52) [الأحزاب] أن تقدير: (لا يحل لك زواج الجديد من النساء) أقرب للسياق من غيره، فالتحريم ورد شاملاً كل النساء إلا من هن في عصمته؛ لقوله تعالى في الآية نفسها: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ﴾، فالتحريم لم يشمل أيًا من زوجاته في ذلك الوقت، بل بعده؛ لأنه إن طلقهن فلا يحل له أن يتزوج غيرهن، وربما يؤكد ذلك معنى النسء المنسجم وسياق الآية وهو ما نبت من وبر الناقة بعد تساقط وريها، فضلا عن معنى التأخير.

(تذكير فاعل (نعم) و(بئس) وتأنيثه)

إن كان فاعل (نعم) و(بئس) مؤنثاً حقيقياً كنت في إلحاق العلامة وتركها محيراً، تقول: (نعم المرأة هند)، و(نعمت المرأة هند)، فمن ألحق به (النساء)، فإنه كسائر الأفعال، ومن حذفها فلائهما لا يتصرفان؛ لذلك نقول:

## الإسلامية

- (1) شرح الباقولي: 322.
- (2) التذكير والتأنيث في الشواهد القرآنية في معجم تاج العروس: 6.
- (3) اللباب في علوم الكتاب: 490/6.
- (4) شرح أبي البركات: 126.
- (5) معاني القرآن للفراء: 125/1.
- (6) شرح الواسطي: 36.
- (7) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 291، ومعاني القراءات: 234/2، والحجة للقراء السبعة: 479/5.
- (8) المذكر والمؤنث، لأبي بكر الأنباري: 283/2.

(لِنِعْمِ الْمَوْلُودِ)، فيدخل عليه حرف الجر<sup>1</sup>، منه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ (75)﴾ [الصافات]<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: تطابق الفعل والفاعل من حيث الإفراد والتثنية والجمع

يبقى الفعل بصيغة الواحد، وإن كان الفاعل مثنى أو مجموعاً. قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ... (28)﴾ [غافر]، و﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ... (23)﴾ [المائدة]<sup>3</sup>، و﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ... (90)﴾ [التوبة]<sup>4</sup>.

ولبعض العرب لغة يطابق فيها الفعلُ الفاعلَ، وتسمى (لغة أكلوني البراغيث)<sup>5</sup>، وقد تأوّل بعض النحاة على هذه اللغة الفعل (أسروا)، في قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ (1) مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ (2) لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا (3)﴾ [الأنبياء]<sup>6</sup>، ففي إعراب الواو في قوله: (أسروا) أوجه<sup>7</sup>:

1. (الواو) حرف يدلّ على الجمع فقط، لا محلّ له من الإعراب، فهو كـ(الواو) في (أكلوني البراغيث)، وإن كنّا نرى في (واو) هذه اللغة نوعاً من التوكيد بتكرار الفاعل تارة بالضمير (الواو)، وأخرى باللفظ الصريح (البراغيث).
2. (الذين) بدل من (الواو) أي: (أسرّ الذين ظلموا النجوى)، ويبدو لنا أنّ هذا التقدير: يفتقد التركيز على صورة الفاعل الذي نستشعره بتكراره، مرّة بالضمير، وأخرى بالاسم الموصوف بصلة الموصول، الذي يصفهم بالظلم بالصيغة الفعلية!
3. الكلام تام عند قوله: (النجوى)، و(الذين ظلموا) مبتدأ.
4. (الذين) في موضع نصب على إضمار (أعني).
5. يكون في موضع جرّ صفة (للناس)، أو بدلاً من (الهاء) و(الميم) في (حسابهم)، أو من (ربهم)، أو من (قلوبهم).

## مجلة دراسات العلوم الإسلامية

(1) ينظر: أوضح المسالك: 239/3.

(2) شرح ابن برهان: 417.

(3) شرح أبي البركات: 121.

(4) شرح ابن الخباز: 122.

(5) ينظر: البديع: 108/1، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: 159.

(6) شرح الثمانيني: 184، وأبي البركات: 122، والباقولي: 317، وأبي البقاء: 245/1، وابن الخباز: 117.

(7) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: 46/3، ومشكل إعراب القرآن: 477/2، والتبيان: 911/2، واتفق أيضاً أصحاب الشروح مع أوجه الإعراب المذكورة في صفحات شروحهم المشار إليها.

وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ (71) [المائدة]<sup>1</sup>، ففيه الوجوه الثلاث الأولى<sup>2</sup>، ومثله أيضاً قراءة: ﴿إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (23) [الإسراء]<sup>3</sup>، بتشبيه الفعل (يَبْلُغَنَّ)، أي: (يَبْلُغَانَّ)؛ لتقدم ذكر (الوالدين) في قوله: (وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا)، وأعاد الضمير في (أحدهما) على طريق التأكيد، فيكون (أحدهما) بدلاً من ضمير التثنية في (يَبْلُغَانَّ)، و(أو كِلَاهُمَا) عطفٌ على (أحدهما)، وقيل: تُثْنِي الفعل وهو مقدم، على لغة مَنْ قال: (قَامَا أَحْوَاكُ)، كما ثبتت علامة التأنيث في الفعل المُقدم عند جَمِيعِ الْعَرَبِ، فيكون (أحدهما) مرفوعاً بفعله على هذا، و(كِلاهُمَا) معطوفٌ على أحدهما، وهي قراءة حمزة، والكسائي، وقرأ الباقون على توحيد الفعل؛ لأنَّ الفعلَ إذا تقدَّم لم يُثَنَّ، ولم يُجمَع، ويرتفع (أحدهما) بفعله، وهو (يَبْلُغَنَّ)<sup>4</sup>.

وقد يبدو لنا أنَّ في استعمال الفعل (يَبْلُغَنَّ) للمفرد بدل (يَبْلُغَانَّ) للمثنى ما يناسب السياق أكثر، فتقديم (أحدهما) على (كلاهما) يعطي درساً قيماً في الطِّبِّ النَّفْسِيِّ؛ لأنَّ افتقاد أحد الوالدين للآخر بوفاته يجعله مكسوراً ذليلاً، وهنا يتحتم على الولد أن يُضاعف مراعاته لِمَنْ بقي منهما؛ ليمسح أيَّ أثر بشعور الغربة، أو المذلة بعد أن خسر أحدهما الآخر، وفقد المودة، والرحمة التي جعلها الله بينهما<sup>5</sup>.

#### المطلب الرابع: الحذف

يتناول هذا المحور جانبان: (الأوَّل) حذف الفعل، و(الثاني) حذف الفاعل، فإنَّ وقع الفعل بعد المسند، ووجد ما ظاهره أنَّه فاعل مقدَّم، وجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً، وكون المقدم إمَّا مبتدأ في نحو: (زيد قام)، وإمَّا فاعلاً محذوف الفعل في نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (6) [التوبة]<sup>6</sup>، أي: (وإن استجارك أحد)؛ لأنَّ أداة الشرط مختصة بالجملة الفعلية<sup>7</sup>.

#### (حذف الفعل)

يجوز حذف الفعل بوجود فاعله إنَّ أُجيب به نفي، كقولك: (بلى زيد)، لمن قال: (ما قام أحد)، أي: (بلى قام زيد)، أو استفهام محقِّ نحو: (نعم زيد)، جواباً لمن قال: (هل جاءك أحد)؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ (87) [الزخرف]. وقراءة: ﴿فِي بُيُوتٍ أُذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْعُدْوِ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾ (36) [النور]<sup>8</sup>، بفتح باء (يُسَبِّح) على البناء للمجهول، إذ يُعرب (رجال)،

(1) شرح الثمانيني: 182، الباقولي: 316، وأبي البقاء: 264/1.

(2) شرح أبي البقاء: 264/1.

(3) شرح الباقولي: 317، 560، وابن الدهان: 833/2.

(4) ينظر: معاني القرآن للفراء: 120/2، والحجة في القراءات السبع: 216، ومعاني القراءات: 92/2، والحجة للقراء السبعة: 96/5، وحجة القراءات: 399، والخلاف النحوي في القراءات القرآنية: 172/1.

(5) ينظر: دلالة الكلمة وبلاغة الأسلوب (الآيتان 23 و24) من سورة الإسراء انموذجاً: 88.

(6) شرح ابن برهان: 79/1، والباقولي: 653، وأبي البقاء: 524/2، وابن الخباز: 371.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: 1320/3.

(8) شرح الباقولي: 329.



فاعلٌ لفعلٍ محذوف دلّ عليه المقام، كأنّه قيل: (مَنْ الذي يَسْبَحُهُ؟) فقيل: (رجالٌ)، أي: (يَسْبَحُهُ رجالٌ صِفْتَهُمْ كذا وكذا)، والفعلُ (يُسَبِّحُ) فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمجهول، ونائبُ الفاعلِ هو الجارُّ والجرور بعده، وهو (له)، وهي قراءة ابن عامر، وقرأ الباقون بكسر (الباء)، على أنّ (رجال) فاعل للفعل (يَسْبَحُ)<sup>1</sup>.

(حذف الفاعل): يُحذف الفاعل في أربعة مواضع وهي:

1. (إذا وقع قبل (إلا) كقولنا: (ما قام إلا هندٌ)، ففاعل الفعل (قام) مستتر تقديره: (ما قام أحدٌ إلا هندٌ)، و(هندٌ) بدل مرفوع من الفاعل المحذوف (أحد).

2. (فاعل المصدر) كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعُقْبَةُ (12) فَكُ رَقَبَةٌ (13) أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْعَبَةٍ (14) يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ (15)﴾ [البلد]<sup>2</sup>، ف(إطعام) مصدر، وفاعله محذوف، والتقدير: (أو أطعم إنساناً يتيمًا)، فحذف الفاعل وتوّن المصدر ونصب المفعول به، وهو (يتيمًا)<sup>3</sup>.

3. (في باب النائب عن الفاعل) نحو قوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ (210)﴾ [البقرة]، والتقدير: (قضى الله الأمر).

4. (فاعل (أفعل) في التعجب) يحذف الفاعل عند وجود ما يدلُّ عليه، كقوله تعالى: ﴿أَبْصُرْ بِهِ وَأَسْمِعْ (26)﴾ [الكهف]<sup>4</sup>، والتقدير: (أبصر به)، و(أسمع به)، وفي: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ (38)﴾ [مريم]<sup>5</sup>، التقدير: (أسمع بهم)، و(أبصر بهم)، فحذف (بهم) بعد الفعل (أسمع) في الآية الأولى والفعل (أبصر) في الآية الثانية؛ لدلالة الأوّل عليه، وبهم (الباء) حرف جرّ زائد للتوكيد، (هم) ضمير متصل مبنيّ في محلّ الجرّ بحرف الجرّ الزائد في محلّ رفع فاعل<sup>6</sup>.

#### المطلب الخامس: تقديم الفعل وتأخيره (التقديم والتأخير)

رتبة الفاعل أن يكون بعد فعله، إمّا مظهرًا، أو مضمراً، ورتبة المفعول أن يكون بعد الفعل والفاعل، وهو الأصل كقوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ... (18) الْأَحْزَابُ﴾ ولكن قد يتقدّم الفاعل على الفعل، وقد يتأخر الفاعل عن المفعول وجوبا أو جوازا، سوف نتناول التقديم والتأخير بين (الفاعل والمفعول) هنا فهما من الأسماء، ونترك التقديم والتأخير بينهما وبين الفعل لاحقا في محور التقديم والتأخير في موضوع الاسم والفعل<sup>7</sup>.

(1) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ابن خالويه: 262، الكشف عن وجوه القراءات: 139 / 2، والحجة للقراء السبعة: 326/5، وحجة القراءات: 501.

(2) شرح الثمانيني: 731، والباقولي: 771، وابن الدهان: 898 / 2، وأبي البقاء: 656 / 2، وابن الخباز: 517، 518.

(3) ينظر: الكتاب: 189/1، وأوضح المسالك: 173/3.

(4) شرح الباقولي: 667، 671، وابن الخباز: 384.

(5) شرح ابن الخباز: 384.

(6) ينظر: الجدول: 300/16.

(7) ينظر: ص 128 من الأطروحة.



(تقديم المفعول على الفاعل) يتقدم المفعول على الفاعل (**وجوباً**) ويسمى ذلك (**التوسط وجوباً**) في ثلاثة مواضع:

1. (أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ (124)﴾ [البقرة]<sup>1</sup>، ف(إبراهيم) مفعول به مقدّم وجوباً، و(رَبُّهُ) فاعل مؤخّر، والهاء تعود ل(إبراهيم)، ومثله قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا (158)﴾ [الأنعام]<sup>2</sup>، و﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ حُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا (37)﴾ [الحج]<sup>3</sup>.

2. (أن يكون المفعول من ضمائر النصب المتصلة والفاعل اسماً ظاهراً) كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى (3)﴾ [الضحى]، و﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى (5)﴾ [الضحى]؛ لأنّه لو قدّم الفاعل لانفصل الضمير مع إمكان اتصاله، وهذا لا يجوز إلّا فيما استثني<sup>4</sup>.

3. أن يُحصر الفاعل ب(إنما) أو (إلا) كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ (28)﴾ [فاطر]<sup>5</sup>، أو(إلا)، كقوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ (31)﴾ [المدثر].

ويتقدم المفعول (**جوازاً**) ويسمى ذلك (**التوسط جوازاً**) ما خلا من موجب التقديم أو التأخير، وذلك في:

1. (زوال اللبس) بظهور الإعراب على الاسمين الظاهرين، أو أحدهما، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النَّذْرُ (41)﴾ [القمر]<sup>6</sup>، ويجوز في غير القرآن أن يقال: جاء النذر آل فرعون، وقوله: ﴿إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ (50)﴾ [الرعد]<sup>7</sup>، وقوله: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى (67)﴾ [طه]<sup>8</sup>.

2. (اتصال المفعول بضمير يعود على الفاعل) نحو: (ضرب موسى فتاه)، فيجوز قول: (ضرب فتاه موسى)؛ لأنّ الضمير يعود على متأخر لفظاً لا رتبةً، منه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا (24)﴾ [يونس]، و﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا (2)﴾ [الزلزلة].

(تقدم الفاعل على المفعول) يتقدم الفاعل على المفعول **وجوباً** في ثلاثة مواضع:

1. (إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً، والمفعول به اسماً ظاهراً) كقوله تعالى: ﴿وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ (3)﴾ [البقرة].

الإسلامية

(1) شرح الثمانيني: 192-193.

(2) شرح ابن برهان: 348، والباقولي: 284، 320، وابن الخباز: 176

(3) شرح ابن الخباز: 176

(4) ينظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى: 173.

(5) شرح الثمانيني: 192.

(6) شرح الثمانيني: 192.

(7) شرح الثمانيني: 192، وأبي البركات: 192.

(8) شرح الباقلوي: 279، 554.

2. (التباس أحدهما بالآخر) إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وحُفي الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، نحو: (أكرم موسى عيسى)، فيجب أن يكون (موسى) فاعلاً، و(عيسى) مفعولاً به، فإن وُجدت قرينة تُبَيِّنُ الفاعل من المفعول، لم يجب تقديم الفاعل على المفعول، فمثال القرينة اللفظية: (وعظت عيسى ليلي)، والقرينة المعنوية نحو: (أرضعت الصغرى الكبرى).
3. (أن يحصر المفعول)

- بر(إنما) كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّمَا تُؤَقِّونَ أَجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (185) [آل عمران].
- بر(إلا) كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا﴾ (62) [النساء].

### المصادر

- 1) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط: الأولى، 1418 هـ - 1998، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- 2) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316 هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- 3) إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت 338 هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط: الأولى، 1421 هـ، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 4) الألفاظ الواردة بالتذكير والتأنيث في القرآن الكريم: فطيمة بن سعد، رسالة ماجستير بإشراف: أ.د. السعيد هادف، 2007-2008م، الجمهورية الجزائرية - جامعة الحاج لخضر - باتنة -
- 5) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761 هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- 6) الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسي (288 - 377 هـ)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط: الأولى، 1389 هـ - 1969 م.
- 7) البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت 745 هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، 1420 هـ، دار الفكر - بيروت.
- 8) البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606 هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط: الأولى، 1420 هـ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

- (9) البيان في شرح اللمع لابن جني: أبو البركات عمر بن ابراهيم الكوفي (ت 539هـ)، دراسة وتحقيق: علاء الدين حمويه، بإشراف د. تمام حسان، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كلية اللغة العربية، (رسالة ماجستير).
- (10) التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- (11) التذكير والتأنيث في الشواهد القرآنية في معجم تاج العروس من جواهر القاموس: أ. م. د. حسين عودة هاشم، وعباس فالح حسن، مجلة أبحاث البصرة (العلوم الإنسانية)، مجلد (37)، العدد (3)، السنة: 2012.
- (12) تفسير الزمخشري (الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل): أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538هـ)، ط: الثالثة - 1407 هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
- (13) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن): أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت 671هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة.
- (14) توجيه اللمع (شرح كتاب اللمع لابن جني): أحمد بن الحسين بن الخباز (ت 637هـ)، تحقيق: د. فايز زكي محمد دياب، ط الأولى، 1423هـ-2002م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- (15) الجدول في إعراب القرآن الكريم: محمود بن عبد الرحيم صافي (ت 1376هـ)، ط: الرابعة، 1418 هـ، دار الرشيد، دمشق - مؤسسة الإيمان، بيروت.
- (16) حجة القراءات عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت حوالي 403هـ)، محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- (17) الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت 370هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب - جامعة الكويت، ط: الرابعة، 1401 هـ، دار الشروق - بيروت.
- (18) الخلاف النحوي في القراءات القرآنية، ناصر سعيد ناصر العيشي، أطروحة دكتوراه بإشراف: أ. د. عبد الله أحمد الجبوري، الجامعة المستنصرية - كلية الآداب - 1423هـ، 2002 م.
- (19) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت 756هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- (20) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عزيمة (ت 1404 هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة.
- (21) دلالة الكلمة وبلاغة الأسلوب (الآيتان 23 و 24 من سورة الاسراء انموذجا)، د. عزة عدنان أحمد عزت، المجلة العربية للعلوم ونشر الابحاث - فلسطين، العدد (2)، المجلد (5)، 30 يونيو حزيران 2019 م.

- (22) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط: الأولى، 1420 هـ - 2000 م، دار الكتب العلمية.
- (23) شرح الشواهد الشعرية في أمت الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري): محمد بن محمد حسن شُرَّاب، ط: الأولى، 1427 هـ - 2007 م، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- (24) شرح اللمع في النحو: القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير(ت)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط: الأولى، 1420 هـ - 2000 م، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- (25) شرح اللمع للأصفهاني: أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت 543 هـ)، تحقيق ودراسة د. ابراهيم بن محمد ابو عباة، 1411 هـ - 1990 م، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- (26) شرح اللمع: ابن برهان العكبري أبو القاسم عبد الواحد بن علي الاسدي (ت 456 هـ)، حققه: د. فائز فارس، ط: الأولى، 1404 هـ - 1984 م، الكويت.
- (27) شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصللي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت 643 هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط: الأولى، 1422 هـ - 2001 م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (28) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761 هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا.
- (29) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي، علي سيد علي، ط: الأولى، 2008 م، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- (30) العرّة في شرح اللمع: أبو محمد سعيد بن المبارك ابن الدهان (ت 569 هـ)، دراسة وتحقيق: د. فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، ط: الأولى، 1432 هـ - 2011 م، دار التدمرية، المملكة العربية السعودية.
- (31) الفوائد والقواعد: عمر بن ثابت الثمانيني (ت 442 هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الوهاب محمود الكحلّة، ط: الأولى، 1424 هـ - 2003 م، مؤسسة الرسالة.
- (32) الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتجب الهمداني (ت 643 هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، ط: الأولى، 1427 هـ - 2006 م، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية.
- (33) كتاب المتبع في شرح اللمع، أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الحميد حمد محمد حمود الزوي، ط: الأولى، 1994 م، منشورات جامعة قات يونس، بنغازي.
- (34) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت 180 هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م، مكتبة الخانجي، القاهرة.



- (35) الكشف عن وجوه القراءات السبع: أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت 437 هـ)، ط: الأولى، 1394 هـ / 1974 م، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.
- (36) اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت 775 هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط: الأولى، 1419 هـ - 1998 م، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان.
- (37) مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت 209 هـ)، تحقيق: محمد فواد سزكين، 1381 هـ، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- (38) المذكر والمؤنث: أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري (ت 328 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، 1401 هـ - 1981 م، جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث.
- (39) مشكل اعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، المحقق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت الطبعة 2، 1405 هجرية
- (40) معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت 370 هـ)، ط: الأولى، 1412 هـ - 1991 م، مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود المملكة العربيّة السعودية.
- (41) معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207 هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط: الأولى، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر
- (42) معجم القراءات القرآنيّة: د. أحمد مختار عمر و د. عبد العال سالم مكرم، ط: الثانية، 1408 هـ - 1988 م، مطبوعات جامعة الكويت.
- (43) مغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761 هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط: السادسة، 1985، دار الفكر - دمشق.
- (44) المفصل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت 538 هـ)، تحقيق: د. علي بو ملح، ط: الأولى، 199، مكتبة الهلال - بيروت.
- (45) المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285 هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب. - بيروت.



46 نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيْلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت 581هـ)، ط:  
الأولى، 1412 - 1992 م، دار الكتب العلمية - بيروت.

